الأمم المتحدة

E/2009/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 March 2009
Arabic
Original: English

الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٩
١٥ كانون الثاني/يناير و ١٠ شباط/
فبراير و ١٨-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٢ من جدول الأعمال
إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

رسالة مؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بالإشارة إلى جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، أتشرف بأن أطلب إدراج بند فرعي معنون ''إصلاح الأهوار في مناطق العراق الجنوبية'' تحت بند جدول الأعمال ١٣ (أ) المعنون ''المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة'' (انظر المرفق).

وأتشرف أيضا أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومُرفقها كوثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(توقيع) طالب حامد **البياتي**
السفير
الممثل الدائم

190309 180309 09-25807 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأهوار العراقية

أهمية الأهوار العراقية

تُعد منطقة الأهوار العراقية أكبر نظام بيئي للأراضي الرطبة في الشرق الأوسط وغرب المنطقة الأوروبية الآسيوية. فهي تُشكل جزءا حيويا من مسارات الطيور المهاجرة عبر القارات وحماية للأنواع المهددة بالانقراض واستمرارية لمصائد الأسماك في المياه العذبة فضلا عن النظام الإيكولوجي البحري بالخليج الفارسي. وبالإضافة إلى أهميتها الإيكولوجية، فهذه الأهوار منطقة فريدة من نوعها من المنظور العالمي للتراث البشري. فقد ظلت موطنا لمجتمعات محلية أصلية لآلاف السنين. وقد غدا تدمير الأهوار العراقية وما آل إليه ذلك من تشريد لعرب الأهوار الأصليين أحد أكبر التحديات من الناحية الإنسانية والبيئية التي تواجه العراق. ونظرا لدور الأهوار كمورد مائي عابر للحدود ولوجود احتياطيات نفطية فيها، فإن مستقبل المنطقة أصبح يندرج ضمن أولويات برنامج إعمار العراق.

تدمير الأهوار

في أوائل السبعينيات، كانت منطقة الأهوار المتكونة من بحيرات وطبقات طينية وأراض رطبة متصلة فيما بينها في الجزء الأسفل من حوض دجلة والفرات، تمتد إلى ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ كلم مربع من أراضي العراق وجمهورية إيران الإسلامية. وقد أدى بناء السدود في أعلى المجرى لاحقا إلى انخفاض منسوب المياه المتدفقة وإزالة مسارب الفيضانات التي كانت تغذي الأراضي الرطبة في الحوض الأسفل، وزاد ذلك من تركّزات التلوث في المنطقة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠١ و ٢٠٠٣). وجدير بالإشارة هنا أن السياسات والممارسات غير المسؤولة والطائشة للنظام السابق التي عجّلت بها إنشاءات تصريف المياه على نطاق واسع بحلول عام ٢٠٠٠، أدت إلى تجفيف ما يزيد عن ٩٠ في المائة من أراضي المنطقة فصارت طبقات من الملح ألحقت ضررا شديد بالنظام الإيكولوجي. وقياسا على نسبة التدهور السريع تلك، فقد كان ثمة احتمالات لاختفاء الأهوار تماما بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومع سقوط النظام السابق في منتصف عام ٢٠٠٣، قام السكان المحليون بفتح بوابات السدود وبتكسير الحواجز المانعة بغية إعادة تدفق المياه نحو الأهوار. وكشف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق تحليل الصور الملتقطة بالسواتل في عام ٢٠٠٣، أن بعض

المناطق المُجففة سابقا قد أُعيد غمرها بالمياه وأن الظروف المناخية الأكثر رطوبة من المعتاد قد ساعدت في ذلك. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان نحو ٢٠ في المائة من مساحة الأهوار الأصلية قد أعيد غمره بالمياه مقارنة مع ما بين ٥ و ٧ في المائة من تلك الأراضي في عام ٢٠٠٣. فقامت بعض الحكومات المانحة، منها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، بوضع مخططات رئيسية لإصلاح منطقة الأهوار لكي يتسنى إضفاء الفعالية على تنفيذ عمليات إعادة الغمر وما يلحقه من إصلاح للأهوار. وتظل المساحة النهائية للأراضي التي ستعاد إلى وضعها الأصلي وخصائصها الإيكولوجية غير مؤكدة.

وبالإضافة إلى التقلص الحاد في أنماط حياة الاسترزاق بسبب الأضرار الإيكولوجية، فقد عانى سكان الأهوار من حملة تشريد واسعة على يد الحكومة العراقية السابقة في التسعينيات. وتُفيد التقديرات التي أُنجزت فيما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أن ما بين ٠٠٠ ٥٨ و ٠٠٠ ١٠٠ من عرب الأهوار يقطنون حاليا ضمن أو قرب ما تبقى من الأهوار، منهم أقل من ١٠ في المائة يسترزقون بأساليب تقليدية. ولا يزال ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ و ٠٠٠ ٢٠٠ من عرب الأهوار مشردين داخليا في العراق ويُعتقد أن نحو ٠٠٠ ١٠٠ أصبحوا لاجئين خارج العراق خاصة في جمهورية إيران الإسلامية. كما يقطن في منطقة الأهوار سكان من غير عرب الأهوار.

وتُشكل الأهوار العراقية أكبر نظام بيئي للأراضي الرطبة في الشرق الأوسط بما لها من أهمية بيئية واجتماعية وثقافية. وبحسب التقييمات الأخيرة للأوضاع البيئية في العراق، كما أشارت إلى ذلك تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادرة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي لتقييم احتياجات إعمار العراق، فإن تدمير الأهوار العراقية يشكل أحد أكبر الكوارث البيئية والإنسانية التي تواجه العراق (الأمم المتحدة والبنك الدولي، ٢٠٠٣). ومن المشكلات الخطيرة والاحتياجات ذات الأولوية المرتبطة بها في الأهوار العراقية، مثلما حددتها السلطات العراقية وتقديرات الأمم المتحدة، ما يلي:

تدهور حالة الأهوار – بالرغم من أن عمليات إعادة غمر المناطق المُجففة بالمياه قد انطلقت في عام ٢٠٠٣، فإن ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة من الأراضي الأصلية لا غير هي ما تمت إعادة غمره إلى يومنا هذا، ورافق ذلك انتعاش للنظام الإيكولوجي بدرجات متفاوتة. فمياه الأهوار ملوثة بمبيدات الآفات وبالأملاح الناشئة عن الطبقات المُجففة والنفايات الصناعية غير المعالجة ومياه الصرف الصحي من أعلى المجرى. كما أدت التصدعات العشوائية للحواجز المانعة إلى تكون مياه ملوثة راكدة في بعض المناطق مما أثّر في

استعادة الثروة النباتية والسمكية. وأصبحت لرعاية جودة المياه وإدارة الأهوار أولوية ملحة حماية صحة البشر ومصادر رزقهم وللحفاظ على التنوع البيولوجي والنُظم الإيكولوجية.

نقص مياه الشرب – اتضح من خلال تقييمات الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠٠٣ ومسح صحي عام قامت به وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة أن لتوفير مياه الشرب المأمونة أولوية قصوى لسكان الأهوار العراقية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣). ولئن كان بعض السكان قادرا على شراء مياه الصهاريج، فإن العديد منهم، لا سيما أولئك الذين يقطنون في منطقة الأهوار، يحصلون في الوقت الحاضر على مياه الشرب مباشرة من الأهوار بدون مُعالجة (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠٠٤).

غياب مرافق الصرف الصحي – كشفت التقييمات أن معظم المستوطنات يفتقر إلى نُظم أساسية للصرف الصحي وأن المياه المستعملة كثيرا ما تُصرّف مباشرة عبر قنوات مفتوحة تصب في أقرب مجرى مائي أو في الشارع. ولوحظ وجود فضلات بشرية في الشوارع في ٥٠ في المائة من قرى المنطقة. وانتشرت الأمراض المنقولة بالمياه. ولذلك فإن توفير خدمات معالجة المياه المستعملة ضرورة قصوى للصحة العامة. كما تشكّل عودة الأشخاص المشردين إلى منطقة الأهوار عبئا متزايدا من حيث توفير مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي.

أهمية مشروع إصلاح الأهوار والمستفيدون الرئيسيون منه

مجتمعات الأهوار – تشمل مجتمعات الأهوار المحلية الآن عددا إجماليا من السكان يتراوح بين ٠٠٠ ٥٨ و ٠٠٠ ١٠٠ نسمة وفق تعداد عام ٢٠٠٤ (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ٢٠٠٤). ومع عودة المشردين، قد يبلغ مجموع عدد السكان نصف مليون نسمة. ومن هؤلاء السكان، باتت المجتمعات المحلية التي تشارك في تنفيذ المشروع الرائدة لإدارة المياه، والمياه المستعملة، والأهوار، تتمتع بإمكانية الحصول على المياه النقية، والصرف الصحي الملائم، وتستفيد من ممارسات ضبط نوعية المياه. وعلاوة على ذلك، حدد المشروع الرائد خيارات وممارسات إدارية تصلح لمجتمعات محلية أخرى. وجرى الاعتراف بقادة المجتمعات المحلية بوصفهم أطرافا مؤثرة، وطلب إليهم تُقديم مدخلاتهم وآرائهم للاستفادة منها في المشروع الرائد، والتدريب على مستوى المجتمعات المحلية، ودعم المبادرات، والتخطيط الإداري الطويل الأجل. كما تشكل جهود المجتمعات المحلية جزءا لا يتجزأ من عملية الإبقاء على الخيارات الرائدة، ويوفِّر لهذه المجتمعات الدعم اللازم للقيام بمبادرات محلية. كما يُوفر التدريب في أثناء العمل لأفرقة التنفيذ المحلي والصيانة.

واضعو السياسات العراقيون – استضافت وزارة البيئة العراقية ”وحدة تنفيذ المشاريع“ وتلقت دعما مؤسسيا ودعما لبناء القدرات بهدف البدء بمعالجة مسائل الأهوار على نحو

أكثر تكاملا. واستفاد واضعو السياسات في الوزارات التنفيذية ومحافظات جنوب العراق من حوالي ١٢٠ فرصة تدريبية سياسية المنحى، كما انتفعوا بجولات دراسية متصلة بجوانب السياسة العامة لإدارة الأهوار. وعلاوة على ذلك، تَوفر الدعم لتنفيذ تدريب داخل البلد على يد اختصاصيين مدربين، مما أدى إلى مضاعفة آثار بناء القدرات. وتوفرت كذلك المعدات والخدمات لحلقات الشبكة المعلوماتية الخاصة بالأهوار ضمن ''وحدة تنفيذ المشاريع'' والمحافظات الجنوبية، بالإضافة إلى التدريب. كما توفرت المعدات لإدارة المعلومات، والاستشعار عن بعد، والبرامجيات، فضلا عن التدريب اللازم لاستخدامها وصيانتها.

الخبراء التقنيون العراقيون – أُتيحت للخبراء التقنيين من الوزارات التنفيذية والمحافظات الجنوبية وأقسام الجامعات المحلية المعنية (أي جامعة البصرة وجامعة ذي قار) قرابة ١٨٠ فرصة للتدريب التقني، بالإضافة إلى جولات دراسية لتقييم تنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئيا. وعلى غرار التدريب ذي المنحى السياسي، تم توفير الدعم لتنفيذ تدريب داخل البلد على يد اختصاصيين مدربين، مما أدى إلى مضاعفة آثار بناء القدرات. وبعد إتمام التدريب، كان متوقعا منهم استخدام المهارات المكتسبة في إدارة مهام متنوعة ضرورية لاستعمال التكنولوجيات السليمة بيئيا ضمن هذا المشروع. وقد نُفذت مهام معينة، كتحديد وصيانة المواقع الريادية في إطار عقود محلية ومع خبراء استشاريين محليين، من خلال المشاركة النشطة لوحدة تنفيذ المشاريع بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبذلك، كان المشروع وراء زيادة الطلب على الخبراء العراقيين المدربين.

المقيمون في جنوب العراق – كشف تقييم الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣ أن عرب الأهوار لا يريدون أن يعاملوا بشكل منفصل عن المجتمعات المحلية المحيطة، تجنبا للانقسامات المصطنعة والنزاعات المحلية التي قد تعيق اندماجهم ضمن المجتمع العراقي الأوسع. ولذا، دُمجت المساعدة المقدمة إلى عرب الأهوار وجهود الإصلاح في إطار تنمية إقليمية أوسع لإعادة بناء جنوب العراق، ينتفع بها حوالي ٢,٥ مليون نسمة في المحافظات الثلاثة (ميسان، البصرة، ذي قار) التي تقع فيها الأهوار، عبر المؤسسات المعنية في تلك المحافظات. وتوفرت تحديدا فرص تدريبية لمسؤولي المحافظات، وبالأخص فيما يتعلق بمواضيع متصلة بالسياسات وإجراءات التقييم. وتوفرت كذلك المعدات والتدريبات اللازمة للوصول إلى الشبكة المعلوماتية الخاصة بالأهوار على مستوى المحافظات (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠٠١ و ٢٠٠٣).

وتطالب الحكومة العراقية بإضافة بند جديد بشأن إصلاح منطقة الأهوار العراقية إلى بنود جدول أعمال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩ التي

ستُعقد في جنيف، نظرا للحاجة إلى لفت انتباه المجتمع الدولي والجهات المعنية الإقليمية إلى المشاريع الجاري تنفيذها من جانب الحكومة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والبلدان الصديقة لإصلاح منطقة الأهوار العراقية.

وترى الحكومة العراقية أن مسألة الأهوار في العراق وحلولها وفوائدها تكتسي أهمية مركزية بالنسبة إلى قضايا التنمية المستدامة، وأنه من الضروري مناقشتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع تزايد التحديات التي يواجهها العالم من جراء تغير المناخ، يتعين علينا إيلاء اهتمام أكبر للشؤون البيئية وآثارها.